رؤيا مسيحيّةٌ لمستقبلِ سوريا
صادرةٌ عن رؤساءِ كنائس في مدينة حلب
حلب ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٤

سـوريا هي أرضُ أجدادِنا، كما هي أرضُ أجدادِ شـركاءٍ أعزاءَ في الوطن، اقتسـمْنا وإياهُمُ السـرّاءَ والضراءَ في عيشٍ مشترك. واليومَ، وبلدُنا العزيزُ على مفترقِ طرقٍ، آنَ لنا، نحنُ الشعبُ السوريُّ، أن نخرجَ من نفقِ الظلمةِ إلى نورِ الحياة، وأن نتطلّعَ إلى وطنِ الحريةِ والكرامةِ والعيشِ الكريم. لذلكَ، فإنَّ واجبَنا الوطنيَّ يُملي علينا المسـاهمةَ في رسـمِ المسـارِ الجديدِ لهذا الوطن، من خلالِ مشـاركةٍ فاعلةٍ في نهجٍ ديموقراطيّ.

وإن كانَ من الطبيعيِّ أن يتميّزَ كلُّ مواطنٍ وكلُّ مُكوّنٍ بلونٍ ثقافيٍّ خاصٍّ بهِ، وأن يشـعرَ بالمسـؤوليّةِ تجاهَ تراثِهِ هذا، فإنَّهُ من الطبيعيِّ أيضًـا أن ينسـجَ علاقاتٍ منفتحةً وصـحيحةً ومتبادلةً مع سـائرِ المواطنينَ والمكوّنات، مما يُضفي على سوريا جمالًا فريدًا عنوانُهُ التنوّع.

وبناءً عليه، إنَّنا نرى في سـوريا المسـتقبل، دولةَ مواطنةٍ حقيقيةٍ، دولةً مدنيَّةً، ديمُقراطيّةً، تعدديةً؛ تصـونُ حقوقَ جميعِ مكوّناتِها، وتسـتنهضُ واجباتِهم؛ وتقومُ على عقدٍ اجتماعيٍّ يسـتخلصُ تجاربَ الأممِ المتحضّـرةِ والمتطوّرة، التي ضَـمنَتْ لشـعوبِها عقودًا من الاسـتقرار والازدهار، دولةً همُّها الأولُ أن تنهضَ بشـعبِها نهضـةً أخلاقيّةً، ثقافيّةً، اجتماعيّةً واقتصـاديّة؛ دولةَ مواطَنةٍ، مندمجةٍ في محيطِها، تسعى إلى إحلالِ السلامِ على كاملِ أرضِها وطولِ حدودِها.

ونرى أنَّ الأساسَ المتينَ في هذهِ المرحلةِ الانتقاليّةِ هو العملُ المشتركُ لجميعِ المكوّناتِ السوريّةِ دونَ إقصـاء، بما تحملُ من غنىً فريدٍ، لرسـمِ مسـتقبلِ الوطنِ وصـياغةِ الدسـتور. فلا شـيء غيرَ العملِ المشتركِ يضمنُ الاستقرارَ المنشودَ والمستدام، ويمنحُ الشرعيّةَ للدستور، الذي هو الضامنُ الوحيدُ لمستقبلِ البلاد.

ونحنُ المسيحيّون، باعتبارِنا مكونًا أساسيًّا مِن مُكوّناتِ الشعبِ السوري، متأصّلًا في هذهِ الأرض، وحيويًا وفاعلًا فيها ولأجلِها، نتطلّعُ لبناءِ سـوريا، دولةً حُرّةً، مسـتقلّةً، تقوم على مبادئَ ينبغي على الدستورِ الجديدِ أن يتضمّنَها، ويُعبّرَ عنها صراحةً، ويضمنُ حمايتَها وتحقيقها على أرضِ الواقع، وفقَ الآتي:

١. سوريا دولةٌ مواطَنةٍ، مَدَنيةٍ، تَعدُّديَّةٍ، ديمُقراطيةٍ، ذاتُ سيادةٍ على كاملِ أراضيها.

٢. السيادةُ للشعبِ السّوري بمكوّناتِهِ كافةً، لا يجوزُ لفردٍ أو لجماعةٍ ادعاؤها أو احتكارُها. تقومُ هذهِ السيادةُ على مبدأ حُكمِ الشَّعبِ بالشَّعبِ وللشَّعب.

٣. نظامُ الحكمِ جمهوريٌّ، بَرلمانيٌّ، يقومُ على اللامركزيةِ الإدارية، ويُراعى فيهِ التمثيلُ العادلُ لجميعِ مُكوّناتِ الشَّعبِ السُّوري.

٤. مَصادرُ التشريعِ متنوعةٌ، تصونُ مصالحَ الشعب، وتلتزمُ مبادئَ شرعةِ حقوقِ الإنسان.

٥. مبدأُ فصلِ السُّلطاتِ أمرٌ جوهري، يضمنُ الدستورُ عملَ كلٍّ منها باستقلاليةٍ تامة. وهي:

- السلطةُ التشريعيّة: تتكوَّنُ مِن غرفتين، هما: مجلسُ الشيوخ، ومجلسُ النواب، لمراعاةِ تمثيلِ مكوناتِ المجتمعِ كافةً. لضمانِ أن يكونَ الشعب، بمكوناتِهِ كافةً، هوَ مصدرُ السلطةِ التي تضعُ السياسةَ التشريعيّة.
- السلطةُ التنفيذيّة: تتكوّنُ من كفاءاتٍ فاعلةٍ تلتزمُ تطبيقَ القوانينِ وخدمةِ الشعب.
- السلطةُ القضائيّة: مستقلةٌ، تحافظُ على سيادةِ القانونِ وتحقيقِ العدالة.

٦. يقومُ الحكمُ على أُسسِ المواطنةِ واحترامِ الحرياتِ الأساسيّة، والتي تتمثلُ بـ:

أ- المساواةِ بينَ جميعِ المواطنينَ دونَ تمييزٍ بينَهم، إن بسببِ الجنسِ أو الدينِ أو المعتقدِ أو الإثنيةِ أو اللغة.

ب- الحقِّ في المشاركةِ الفاعلةِ لكلِّ مواطنٍ، رجلًا كانَ أمِ امرأة، في الحياةِ السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والثقافيّة.

ت- سيادةِ القانون، وضمانِ حقِّ التقاضي، وتحقيقِ العدالةِ بأشكالِها كافة.

ث- تمتُّعِ المواطنينَ بالتساوي فيما بينهم، بحقوقِهم الإنسانيّةِ كافة، والتزامِهم بواجباتِهم الوطنيّة.

ج- نظامٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ صالحٍ، يحقّقُ العدالةَ الاجتماعيّة، ويصونُ حقَّ العمل، ويؤمّنُ العيشَ الكريمَ للمواطنين.

٧. يضمنُ الدستورُ احترامَ الحياةِ البشريّةِ وكرامتِها، منذُ اللحظةِ الأولى لنشأتِها وحتى نهايتِها الطبيعيّة.

٨. يضمنُ الدستورُ حريّةَ الاعتقاد، للأفرادِ والجماعات، وحريّةَ التعبيرَ عنهُ بما لا يتعارضُ مع النظامِ العام.

٩. يضمنُ الدستورُ حريّةَ العملِ السياسيّ وتأسيسِ الأحزاب، على أساسٍ وطنيٍّ غيرِ طائفي، وحقَّ التجمّعِ والتظاهرِ السلميّ.

١٠. يضمنُ الدستورُ حريّةَ العملِ الاجتماعيّ، وتأسيسِ الجمعيات.

١١. يضمنُ الدستورُ حريّةَ التعبيرِ عن الرأي، وحريّةَ الإعلامِ الخاص، وحياديّةِ الإعلامِ العام.

١٢. يضمنُ الدستورُ خصوصيّةَ الأحوالِ الشخصيّةِ للمكوّناتِ الدينيّةِ كافةً.

١٣. العلمُ والأخلاقُ هما أساسُ السياسةِ التعليميّةِ والتربويّة.

وإننا نرى أن المهامَ الأساسيّةَ للحكومةِ المؤقتةِ الحاليّة، في المرحلةِ القريبة، هي ضمانُ الأمنِ والأمانِ للمواطنين، والعملُ على إعادةِ الخدماتِ العامة، ووضعُ خطةٍ شاملةٍ للاستجابةِ للوضعِ الإنسانيّ العام، والحفاظُ على مؤسساتِ الدولةِ ومقدّراتِها، وذلكَ لخلقِ نوعٍ من الاطمئنانِ والثقةِ فيما تقومُ بِهِ هذهِ الحكومة.

وإننا نتطلّعُ إلى الانتقالِ بالطريقةِ التوافقيّة، من السُّلطةِ إلى الدولة، في مدةٍ أقصاها ثمانيةِ عشرَ شهرًا، وبإشرافِ الأممِ المتحدة، وفقَ القرارِ ٢٢٥٤، بعدَ تعديلِهِ، ليناسبَ الحالةَ الراهنة، وإنجازِ هذهِ العمليةِ يتمُّ كالتالي:

١. تشكيلُ حكومةٍ انتقاليّةٍ تضمُّ مكوّناتِ الشعبِ السوريّ كافةً، تعملُ وفقَ مبادئَ دستوريّةٍ مؤقتةٍ متفقٍ عليها.

٢. تشكيلُ لجنةٍ من كلِّ مكوّناتِ الشعبِ السوريّ لصياغةِ الدستورِ الدائم، وإقرارِهِ، باستفتاءٍ شعبيّ، يضمنُ مشاركةَ الجميع، في داخلِ سوريا وخارجِها.

٣. إجراءُ انتخاباتٍ ديمقراطيّةٍ، برلمانية ورئاسية، تضمنُ مشاركةَ جميعِ السوريين، في داخلِ سوريا وخارجِها.

آملينَ أن تبقى سوريا، الوطنَ الواحدَ لجميعِ أبنائِهِ.

تواقيع رؤساء الكنائس

على

"رؤيا مسيحيّةٌ لمستقبلِ سوريا"

المطران جورج مصري

رئيس أساقفة حلب وتوابعها للروم الملكيين الكاثوليك

المطران ماكار أشكاريان

رئيس أساقفة حلب وتوابعها للأرمن الأرثوذكس

المطران بطرس مراياتي

رئيس أساقفة حلب وتوابعها للأرمن الكاثوليك

المطران بطرس قسيس

رئيس أساقفة حلب وتوابعها للسريان الأرثوذكس

المطران أنطوان شهدا

رئيس أساقفة حلب وتوابعها للسريان الكاثوليك

القس هاروتيوس سيليميان

رئيس طائفة الأرمن البروتستانت في سوريا

المطران يوسف طوبجي

رئيس أساقفة حلب للموارنة

القس إبراهيم نصير

رئيس الكنيسة الإنجيليّة المشيخيّة في حلب

المطران أنطوان أودو

مطران سوريا للكلدان

المطران حنّا جلّوف

النائب الرسولي للاتين في سوريا